المحاضرة الثالثة دور السلطة التشريعية في صياغة السياسات القطاعية

تلعب السلطة التشريعية دوراً مهماً في صياغة السياسات القطاعية من خلال عدة جوانب أساسية التي تساهم في تنظيم وتطوير مختلف القطاعات داخل الدولة، حيث تشمل الادوار التالية:

-تشريع القوانين، فالتشريع هو القوانين والقرارت التنظيمية التي تصدرها السلطة التشريعية لتنظيم قطاع معين،[1] فيعتبر المجلس التشريعي هو الطرف المنوط بتحمل مسؤولية تمرير التشريعات والميزانيات اللازمة لتنفيذ السياسات العامة بجانب مراقبة ومتابعة وتنفيذ الحكومة، وتوفير البيانات للمشرعين وزيادة قدرتهم النقاشية مع ضمان تضمين البعد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في أي سياسة، فهي ليس مجرد جهة تشريع او وسيلة للرقابة على اعمال السلطة التنفيذية فحسب ولكنها في الاصل فاعل أساسي في صنع السياسات العامة التي تقوم الحكومة بتنفيذها. ولكي تساهم السلطة التشريعة بدورها الفعال في عملية صنع السياسات العامة، ومن ثم عملية التنمية الاقتصادية عليها أن تعمل على:[2]-التشاور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان المشاركة. -تحقيق الاهداف وهو جوهر تصميم السياسات العامة.

-الشمولية بمعنى الانتشار الجغرافي والتغطية السياسية فرض تنظيما لهيكل لجان السلطة التشريعية حسب القطاعات، فمن المفترض أن تتمكن هياكل الأجهزة التشريعية من مناقشة نظرة قومية شاملة لتنفيذ السياسة حتى اذا تأثرت هذه النظرة بالمصالح الجغرافية الخاصة.

-موازنة المصالح السياسية فتتدخل السلطة التشريعية لاداء هذه الوظيفة في حال عدم توزان صياغة السياسات العامة بسبب ميل الكفة الى صالح الحزب الحاكم.

-ضمان استمرار تنفيذ السياسات على المدى القصير والطويل.

---

[1] الامانة العامة لمجلس الوزراء، "دليل اعداد السياسات العامة في حكومة دولة الامارات"، مجلس الوزراء. الامارات العربية المتحدة. 2024، ص.13

[2] زوامبية عبد النور، "دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، المجلد 3، العدد 3، 2010، ص.217-218

بالتالي، تُعد السلطة التشريعية شريكاً أساسياً في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والقطاعية بالإضافة الى ضمان تنفيذ سياسات قطاعية فعالة تلبي احتياجات المجتمع.